

تقهقر سيادة الدول في ظل التحولات الدولية

د.المهدي أقنين

دكتور في العلاقات الدولية /المغرب

الملخص: تتعرض سيادة الدول لانتهاكات فاضحة تصل حدّ التدخّل العسكري وضرب كلّ مقوّمات الدولة: الأرض، والشعب، والسيادة، في عدّة أنحاء من العالم، على الأقلّ منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ونشوء منظمة الأمم المتحدة التي نصّ ميثاقها صراحة على احترام الدول، حدوداً وسيادة وعلاقات.

وبالرغم من المجهودات المبذولة من أجل إقامة تنظيم دولي أساسه التعاون بين الدول، وتوطيد العلاقات

بين الشعوب، ولئن قطع المجتمع الدولي شوطاً معتبراً في التعاون الدولي نتيجة رغبة الدول وقناعتها في إقامة التنظيم الدولي، إلا أن بعض الدول ما زالت تتمسك بفكرة السيادة بمفهومها المطلق، وعدم تدخل دولة أخرى في شؤونها الداخلية، مما حال دون مسيرته في أغلب الأحيان.

إلا أن التحولات الكبرى التي دفعت بها تيارات العولمة الجديدة منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين، قد اتخذت تعبيرات فكرية معينة مثل النظام العالمي الجديد، والقول بكل النهايات: نهاية التاريخ، ونهاية الإيديولوجيا، ونهاية الدولة الأمة ...

الكلمات المفتاحية: السيادة – الدولة – التحولات الدولية – النظام الدولي الجديد- العولمة

Abstract

The sovereignty of States is exposed to flagrant violations That reach the limit of military intervention and the destruction of all elements of the State: land, people and sovereignty in many parts of the world, at least since the end of the Second World War and the emergence of the United Nations, whose Charter explicitly states respect for borders, sovereignty and relations.

Despite the machinations made for the establishment of an international organization based on cooperation between States and the consolidation of relations

While the international community has made considerable Progress in international cooperation as a result of the desire and conviction of States to establish international regulation, some States still hold on to the idea of sovereignty in its absolute sense and the non-intervention of another State in its internal affairs.

However, the great transformations that have been propelled by the new trends of globalization since the beginning of the last decade of the twentieth century have taken certain intellectual expressions, such as the new world order, to say the endings: the end of history, the end of ideology and the end of the nation state.

Keywords: Sovereignty - State - International Transformations - New International Order - Globalization

مقدمة

تتعرّض سيادة الدول لانتهاكات فاضحة تصل إلى حدّ التدخّل العسكري وضرب كلّ مقوّمات الدولة: الأرض، والشعب، والسيادة، في عدّة أنحاء من العالم، على الأقلّ منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ونشوء منظمة الأمم المتحدة التي نصّ ميثاقها صراحة على احترام الدول، حدوداً وسيادة وعلاقات.

وبالرغم من المجهودات المبذولة من أجل إقامة تنظيم دولي أساسه التعاون بين الدول، وتوطيد العلاقات بين الشعوب، ولئن قطع المجتمع الدولي شوطاً معتبراً في التعاون

الدولي نتيجة رغبة الدول وقناعتها في إقامة التنظيم الدولي ، إلا أن بعض الدول ما زالت تتمسك بفكرة السيادة بمفهومها المطلق ، وعدم تدخل دولة أخرى في شؤونها الداخلية ، مما حال دون مسيرته في أغلب الأحيان. (بوكر إدريس، 1990 ص:24) إلا أن التحولات الكبرى التي دفعت بها تيارات العولمة الجديدة منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين، قد اتخذت تعبيرات فكرية معينة مثل النظام العالمي الجديد، والقول بكل النهايات : نهاية التاريخ، ونهاية الإيديولوجيا ، ونهاية الدولة الأمة ... (حمدي عبد الرحمان حسن، 2003، ص75)

ويمكن تلخيص اشكالية هذه الورقة البحثية في استشراف واستجلاء العلاقة المعقدة والمركبة بين سيادة الدولة وخاصة الشرق أوسطية والتحويلات الدولية الحالية حتى أضحت سيادة الدولة في الشرق الأوسط مهددة على أكثر من صعيد. ومن هذه الإشكالية تبرز مجموعة من الأسئلة لعل من أهمها ما يلي:

- ما هي السيادة وما هي مظاهرها وخصائصها؟
- ما هي أهم المتغيرات التي حصلت على مستوى العلاقات الدولية المعاصرة؟
- كيف انعكست تلك المتغيرات على سيادة الدولة؟

المحور الأول : مفهوم السيادة ومظاهرها

أولاً- تعريف السيادة وتطورها التاريخي

ارتبطت فكرة السيادة باسم الفيلسوف "جان بودان" الذي حدد وفصل مدلول استعمالها إلا أنه لم يكن مبتدعها (بن عامر تونسي، 2000، ص 90)، ذلك لأن السيادة ظهرت منذ ظهور المجتمعات البشرية الأولى حيث اكتسبت بمرور الزمن قداسة وسموا جعلها تصبح شعارا يجسد الحرية والاستقلال والسلطة العليا للدولة على الإقليم والسكان.)

(<http://thesis.univ-biskra.dz/1200/3.pdf>)

الفرع الأول: تعريف السيادة:

ان موضوع السيادة شائك ومتشعب أن لديه عدة مفاهيم واستعمالات والعديد من المرادفات تختلف باختلاف الموضوع المراد دراسته، فتارة تظهر مرادفة السيادة للاستقلال وتارة للمساواة وتارة أخرى للسلطة العليا.

ولعل أبرز التعاريف التي جاءت في مفهوم السيادة هي: تعريف الرومان لها على أنها " الحرية والاستقلال والسلطة العليا " ولم يختلف اليونانيين عنهم كثيرا حيث عرفها أرسطو في كتابه (السياسة) بأنها "سلطة عليا داخل الدولة" أما أفلاطون فقد اعتبرها لصيقة بشخص الحاكم؛ فالسيادة هي الحاكم (جمعة صالح حسين، 1998، ص 54). أما بودان فقد عرفها على أنها سلطة عليا على الإقليم والسكان لا يقيدتها أي قانون أو قاعدة وضعية وإنما تخضع لقوانين الإله والقانون الطبيعي، وظهرت تعريفات متعددة لفهاء القانون الدولي وهي: تعريف "بلاكسون" في القرن الثامن عشر للسيادة بأنها "السلطة المطلقة غير المراقبة والتي لا تقاوم" وعرفت أيضا على أنها "السلطة العليا للدولة على المواطنين والرعايا غير مقيدة بالقانون" (غضبان مبروك، 2005، ص 17).

وعرفها "ستارك" على أنها "السلطة التي تملكها الدولة في نطاق الحدود التي يرسمها القانون الدولي". عرفها الفقيه البريطاني "جون أوستن" بأنها "العادة في الخضوع والانصياع إلى سلطة عليا لا تكون بدورها أو من عادتتها الخضوع والانصياع لأي سلطة أخرى" وهو تعريف قانوني يسعى إلى تكريس دولة القانون. وعرفها من جهة أخرى الفقيه الهولندي "قان كليفس" بأنها "الطاقة المختزنة لدى الشعوب والتي تنفجر أو تفجر إما بإرادة واعية أو كرد فعل على عوامل داخلية أو خارجية (KLEFFENI (1953, p.11.

عرفها "جورج يلك" بأن "السيادة تعني الإرادة المطلقة للدول، ولكن بشكل يناسب مضمون العلاقات الدولية (صلاح الدين أحمد حمدي، 2002، ص 176)

أما التعريفات العربية يقول الدكتور محمد طلعت الغنيمي أن السيادة عند العرب "بدأت ذات صبغة دينية باسم الخلافة ثم اتجهت اتجاهها زمنيا في عهد بني أمية ثم عادت لتصبغ بصبغة الحق الإلهي في العهد العباسي... واليوم فإن مفهوم السيادة في الدول الإسلامية هو الذي يتكلم عنه القانون الدولي (جمعة صالح حسين، 1998، ص 67) من خلال التعاريف السابقة نجد أن هناك تطور تدريجي في فهم مدلول السيادة يرجع أساسا إلى كون الفكرة لم تكن وليدة بحوث ودراسات وإنما كانت نتيجة صراع تاريخي طويل ومزير بين الحاكم والرعية، حيث تحولت السيادة من أداة في يد الشعب لمحاربة النظم الاستبدادية المتسلطة في القرن الثامن عشر إلى شرط لاستكمال الاستقلال التام (في القانون الدولي العام) في الوقت الحاضر.

ويرى الأستاذ "غضبان مبروك" بأن السيادة تحولت من مبدأ فلسفي عند بودان إلى سيادي في معاهدة ووستفاليا (1648) إلى مبدأ قانوني في معاهدة فينا (1815) وارتبطت بذلك السيادة بالقانون الدولي ارتباطا وثيقا إلى درجة أصبح فيها انتهاكها انتهاكا للقانون الدولي في حد ذاته (غضبان مبروك، 2005، ص 15).

الفرع الثاني - تطورها التاريخي:

بالرجوع إلى العصر القديم نجد أن فلاسفة اليونان أدركوا السيادة بمفاهيم مختلفة نتيجة لتاريخهم الحافل بالازدهار حيث كانت مدينة أثينا تعد من المدن الرائدة في شتى المجالات وهو ما فتح الباب أمام التقدم العلمي خاصة في ميداني الفلسفة والرياضيات و ساعدهم على إقامة مجتمع ديمقراطي نظم علاقاته الداخلية والخارجية مع الدول الأخرى المجاورة ووضع قوانين خاصة لحسم النزاعات التي قد تنشأ بين هذا المجتمع والمجتمعات الأخرى وذلك بالجوء إلى التحكيم كوسيلة لحسم النزاعات بشكل يشبه ما هو عليه الحال في العصر الحديث. إلا أن ما يعاب على هذه الحضارة اقتصاد قوانينها على فئة معينة من السكان دون غيرهم وتشمل الكهنة أو الأشراف، وقد أدت

هذه التفرقة إلى ثورة الشعب ومطالبته بتدوين هذه القوانين باعتبارها كانت عرفية لتحديد حقوق وواجبات كل فرد من أفراد المجتمع.

أما الرومان فقد أدت هيمنة الإمبراطور على كل مظاهر السلطة في الدولة بشكل مطلق إلى اعتبار السيادة مرادفة للسلطة؛ إذ أن الدولة المجسدة في سلطة الإمبراطور كانت لها الحق في كل شيء أما الأفراد فقد كانت تمنح لهم بعض الامتيازات القابلة للإلغاء في أي وقت (جمعة صالح حسين، 1998، ص 55).

مقارنة بين الحضارتين اليونانية والرومانية نجد أنهما كانتا متقاربتين في فهمهما لمدلول السيادة إلى حد بعيد؛ فقد كانوا ينظرون إليها على أنها تمثل الدولة - في حد ذاتها- التي تستأثر بكل مظاهر السلطة وتملك صلاحيات مطلقة يخضع لها الجميع، وهي مجسدة في فئة صغيرة من الناس هم الحكام والزعماء.

أما في العصور الوسطى فقد نشأ الصراع بين الحاكم الذي كان يتمتع بسلطان مطلق باعتباره يستمد سلطانه من الله مباشرة وليس من الشعب؛ فهو ظل الله في الأرض - كما كان الاعتقاد سائدا في العصور القديمة- وبين سلطة البابا التي اكتسبها مع الانتشار الواسع للديانة المسيحية وسيطرة الكنيسة باعتبارها كيانا مستقلا عن الدولة والتي جاءت بالقاعدة الكنسية الشهيرة (ما لقيصر لقيصر وما لله الله)، وتفشى تبعا لذلك نظام الإقطاع فلقد مس هذا الصراع أعظم الحضارات في تلك الفترة وهي الإمبراطورية الرومانية حيث كانت تقوم على نظام الحكم الملكي سياسيا والإقطاع داخليا والمسيحية ديانة، فكان الإمبراطور هو صاحب السلطة السياسية في حين أن الإقطاع يسيرون شؤون المقاطعات داخليا، أما البابا فيتمتع بالسلطة الروحية لقيام الإمبراطورية على الديانة المسيحية.

نتج عن هذا الصراع بين التنظيمات الثلاث (الإمبراطور والكنيسة والإقطاع) تحول في مفهوم السيادة جاء على يد القديس "توما الإكويني" الذي قاد الحركة الفقهية في العصور الوسطى بأفكاره الفلسفية والقانونية المتأثرة بتعاليم الدين المسيحي، حيث أهدر

فكرة السلطان المطلق وجاء بنظرية "الإمارة" التي أطاحت بمركز الإمبراطور والإقطاع الديني وسلطتهما المطلقة، وحل محلها الدولة المستقلة الخاضعة للقانون التي تلزم الحاكم باحترام القواعد العليا للقانون الإلهي والقانون الطبيعي، وأضحت فتحاً جديداً في باب القانون الدولي والتنظيم الدولي ودعوة إلى التحرر من الاستبداد (.عدنان نعمة، 1988، ص 122).

ما تجدر الإشارة إليه هو أن أول دولة قانونية حقيقية نشأت في تلك الحقبة كانت في شبه الجزيرة العربية بعد هجرة الرسول - صلى الله عليه وسلم - من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة؛ حيث أنه وفي الوقت الذي كانت فيه أوروبا تتخبط في صراع دامي حول صاحب السلطة والسيادة، أسست أعظم دولة قانونية يسودها العدل والمساواة بين كل البشر على يد رسول الله محمد - صلى الله عليه وسلم - والتي وصلت مشارق الأرض ومغاربها، وقد ظلت قائمة حتى من بعد وفاته - صلى الله عليه وسلم - وذلك في عهد الخلفاء الراشدين، إذ بقي مفهوم السيادة ثابتاً ولم يتغير والذي مؤداه وجود إرادة عامة غير إرادة الأفراد يخضع لها الكل هي إرادة الله تعالى، فهو الحاكم الحقيقي للعالم وقانونه هو القانون السامي بينما الإنسان مجرد خليفة له؛ يقول الله عز و جل في كتابه الكريم "أمن يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء ويجعلكم خلفاء الأرض أإله مع الله قليلاً ما تذكرون".

فلم تكن الدولة الإسلامية دولة مدنية كتلك التي تمسك بها الإغريق ولا قومية" كتلك المحددة إقليمياً وثقافياً وتاريخياً ولغوياً. (أوصديق فوزي، 2003، ص 38)

وبحلول العصر الحديث أو ما اصطلح على تسميته "عصر النهضة" في أوروبا أثرت فكرة السيادة كوسيلة للتحرر من النفوذ الديني (البابا) والزمني (الإمبراطور) نتيجة لعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية عرفت تلك الفترة أدت إلى زوال فكرة السيادة المطلقة وحلول السيادة المقيدة محلها، وقد مهد لبلورة هذه الفكرة العديد من كبار الفقهاء والباحثين على رأسهم الفقيه الفرنسي "بودان" الذي حسم الصراع بين الكنيسة والملكية

لصالح هذه الأخيرة عندما اعتبرها السلطة العليا الكاملة التي يخضع لها المواطنون وعنصر جوهري في تكوين الدولة - التي لا تظهر إلا بها وتزول بزوالها - وتمييزها عن غيرها من الكيانات الأخرى، وهي دائمة وغير محدودة بقوانين (أوسديق فوزي، 2003، ص121)

وفي القرن الثامن عشر نادى الفيلسوف الفرنسي "جان جاك روسو" بإخضاع السيادة للإرادة العامة للشعب من خلال كتابه الشهير "العقد الاجتماعي" مما أدى إلى قيام العديد من الثورات بين الملك والطبقة الأرستقراطية من جهة والبرجوازية مدعومة بالشعب من جهة ثانية لتضع هذا الاتجاه موضع التطبيق، وقد نتج عن هذا تحول في مصدر السيادة من الحق الإلهي إلى الإرادة العامة للشعب .

ثانيا- أهم نظريات السيادة:

يتجاذب مفهوم فكرة السيادة اتجاهين رئيسيين أحدهما يرى بأنها مطلقة والآخر يرى بأنها مقيدة وعلى ذلك . **السيادة المطلقة والسيادة المقيدة**

الفرع الأول: السيادة المطلقة

ظهرت فكرة السيادة المطلقة كفلسفة تؤيد الحكم المطلق خلال القرنين السادس عشر والثامن عشر نتيجة لحقبة زمنية مؤثرة في حياة إنجلترا حيث احتدم الصراع بين "كرومويل" الذي كان يعترزم إقامة جمهورية تلغي النظام الملكي وبين "شارل الثاني" ولي عهد الملك "شارل الأول" وباعتبار أن "توماس هوبز" كان ربيب شارل الثاني فقد سعى إلى تبرير الحكم المطلق والمستبد للملك من خلال نظريته التي يرى فيها بأن عجز أي جماعة من الناس عن حفظ استقلالها والدفاع عن نفسها ضد أي اعتداء ينفي عنها وصف الدولة فجعل بذلك السيادة مرادفة للقوة واعتبرها ركيزة الدولة، كمبرر للنظام الملكي المطلق . فهو يرى بأن الأفراد تعاقدوا فيما بينهم دون أن يكون الملك طرفا في العقد ، فتنازل جميع الأفراد عن حقوقهم لصالح ملك اختاروه، يملك السلطة الآمرة في مقابل ما سيوفره لهم من الأمن والاستقرار ، ولا يحل لهؤلاء الأفراد الابتعاد عن التزاماتهم

إلا في حالة تنازل الملك عن سلطاته أو انهزامه مثلا في حرب خارجية فهنا يمكنهم الارتباط بحاكم جديد، أما مسؤولية الحاكم فلا تحدد إلا أمام الله (أوصديق فوزي، 2003، ص32-33)

وقد تبنت ألمانيا هذه النظرية على أساس عرقي وتعصب قومي، فظهرت نظرية الألمان القومية في السيادة على يد "كانت" وأيده "فيخته" و"هيجل"، ومؤداها أن الحرب والقوة هما القانون الطبيعي بين الأمم وبشرت بسمو الألمان عن باقي الشعوب بسبب احتفاظه بنفائه العرقي منذ القدم، كما أنكر "هيجل" وجود قانون دولي مستقل يحكم الدول واعتبر القوة هي مصدر القانون.

كما أن فكرة السيادة المطلقة تعرضت إلى للهجوم في المجتمع الغربي حيث يرى الأستاذ "جورج سيل" صاحب فكرة "قيام النظام العالمي الفدرالي" أن مفهوم السيادة تخطته الأحداث ولم يعد يصلح، بل أصبح تحديا للمنطق القانوني ولا يمكن الدفاع عنه، ويرى "شارل روسو" بأنه من الغريب أن الشخص القانوني يكون سيذا إذا وجد فوق القانون، وأن التفسير والفهم الكلاسيكي للسيادة مناقض لحقيقة الأشياء، فالسيادة في القانون الدولي تواجه بمجموعة من السیادات الأخرى التي تكون مساوية لها وعلى تواصل بها.

الفرع الثاني: السيادة المقيدة:

ظهرت فكرة السيادة المقيدة كنتيجة للتطور الاجتماعي وتشابك العلاقات الدولية وازدياد الحاجة إلى التعاون الدولي مع ضرورة احترام استقلال هذه الدول وسيادتها، إذ أن وجود الفرد في مجتمع منظم (الدولة) يؤدي إلى تقييد حريته في التصرف وكذلك الحال بالنسبة للدولة؛ إذ يترتب على وجودها في مجتمع منظم (الجماعة الدولية) أو مجتمع تنظيمي (المنظمات الدولية) إيراد بعض القيود على سيادتها، فبالرجوع إلى المجتمعات القديمة نجد أن الفرد كان له أن يأخذ حقه بيده كما أن القبائل كانت تغير على بعضها البعض لحل منازعاتها إلا أن كل هذا انتهى في ظل بسط الدولة لسيادتها (أحمد أبو

الوفا ، 2004 ، ص 4) على كامل إقليمها وكذلك الحال بالنسبة للدولة؛ فانتماؤها إلى مجتمع دولي منظم رتب بعض القيود المفروضة على سيادتها فالدولة لها مطلق السيادة على إقليمها مع تقيدها بأحكام القانون الدولي في علاقاتها مع الدول كعدم جواز استخدامها للقوة في حل منازعاتها الدولية واحترامها لسلامة الأراضي والاستقلال السياسي للدول الأخرى وضرورة تعاونها الدولي لحل المشكلات الدولية.

ثالثا - صفات السيادة

إن صفات السيادة هي في الحقيقة مستمدة من الدستور الفرنسي الصادر في سبتمبر 1791 إذ نص على أن السيادة لا تقبل التجزئة ولا التصرف فيها ولا تخضع للتقادم.

وعلى هذا جمع المشرع في الدستور عدة صفات من أهمها وأبرزها مايلي:

أ- **السيادة لا تقبل التجزئة** بمعنى أنه لا يمكن أن يكون في الدولة أكثر من سيادة واحدة ولا يمكن تقسيمها- باعتبار أنها جزء لا يتجزأ من شخصية الدولة - فتقسيمها يعني القضاء عليها. فيمكن توزيع ممارسة السلطة على الأجهزة الحكومية المختلفة للدولة إلا أن السيادة هنا تظل واحدة

ب. **السيادة لا يتصرف فيها** وهو يعني عدم جواز التنازل عنها لأن هذا يفقدها ركنا من أركان قيامها، وبذلك تنقضي شخصيتها الدولية. إلا أن هذا لا يعني رفض الدولة التقيد بالتزاماتها في نطاق علاقاتها الدولية والذي قد يحد من حريتها في ممارسة سيادتها، وهو ما أقرته محكمة العدل الدولية الدائمة .

ج- **السيادة لا تكتسب بمرور الزمن (التقادم المكسب)** ولا تسقط بمرور الزمن (التقادم المسقط) فهي لا تنقل من دولة لأخرى إلا في حالة توقيع الدولة مالكة الإقليم المغتصب معاهدة صلح بضم الإقليم مع الدولة المغتصبة. وقد قررت محكمة العدل الدولية في الحكم الصادر في قضية "مضيق جبل كورفو" في 09 أبريل 1949 أن احترام السيادة الإقليمية فيما بين الدول المستقلة يعد أساسا جوهريا في العلاقات الدولية .

رابعاً - مظاهر السيادة

1- **المظهر الداخلي:** وهو أن تبسط السلطة السياسية سلطاتها على إقليم الدولة بحيث تكون هي السلطة الأمرة التي تتمتع بالقرار النهائي.

2- **المظهر الخارجي:** يعني استقلالية الدولة وعدم خضوعها لدولة أخرى. حول هذا الموضوع يقول اسبينوزا: "تكون المدينة مستقلة عندما تستطيع أن تحافظ على ذاتها وأن تقاوم الاضطهاد وتكون تابعة لغيرها عندما تعيش على الخوف من جبروت مدينة أخرى." (اسبينوزا، 1999، ص53)

خامساً - الآثار المترتبة على السيادة:

تترتب على فكرة السيادة العديد من الآثار أهمها:

* تتمتع الدول بكافة الحقوق والمزايا الكامنة في سيادتها، سواء على الصعيد الدولي كإبرام المعاهدات الدولية، وتبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي وإثارة المسؤولية الدولية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي أصابها أو تصيب رعاياها أو إصلاح هذه الأضرار. وعلى المستوى الداخلي فللدولة حق التصرف في مواردها الأولية وثرواتها الطبيعية، (ريمون حداد، 2000 ص 275) كما يمكنها اتخاذ التدابير التي تراها مناسبة حيال الأشخاص المتواجدين على إقليمها بغض النظر صفتهم كمواطنين أو أجنبي (د. أحمد سرحال، 2000، ص127)

* المساواة بين الدول: تترتب على السيادة كذلك أن الدول متساوية قانوناً، إذ ليس هناك تدرج في السيادات، معنى ذلك أن الحقوق والواجبات التي تتمتع أو تلتزم بها الدول متساوية من الناحية القانونية حتى ولو كان هناك اختلاف بينها من ناحية الكثافة السكانية أو المساحة الجغرافية أو الموارد الاقتصادية.

غير أن مبدأ المساواة في السيادة الذي أقره ميثاق الأمم المتحدة ليس مطلقاً، فهناك العديد من الحقوق تتمتع بها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ولا تتمتع بها الدول الأعضاء الأخرى منها استخدام حق النقض (الفيتو) وحق تعديل الميثاق (د.سهيل

حسين الفيتلي 2002 ، ص: 127). عدم جواز التدخل في شؤون الدول الأخرى: لعل من أصعب المهمات التي اعترضت الفقه في القانون الدولي وضع تعريف دقيق لما يعبر عنه بالتدخل على المستوى الدولي. فهناك من عرفه بأنه "تدخل دكتاتوري من طرف دولة في شؤون دولة أخرى قصد المحافظة على الوضعية الحالية أو تغييرها بهدف المساس بسلامة التراب الوطني والاستقلال السياسي لهذه الدولة(د. سعيد الريراكي ، 1991 ، ص: 117-118).

ويحظر القانون الدولي تدخل أية دولة الشؤون الداخلية لدولة أخرى، إذ كل دولة حرة في اختيار وتطوير نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، دونما تدخل من جهة أخرى.

غير أن سيادة الدولة مقيدة بأحكام القانون الدولي وخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وارتكاب جرائم الحرب وجرائم إبادة الجنس البشري. فالدولة ليست مطلقة التصرف في ميدان العلاقات الدولية، إذ هي تخضع للقانون الدولي الذي هو مفروض على الدول بناء على اعتبارات تعلق على إرادتها والذي يورد قيوداً على تصرفات الدول، ويحكم علاقاتها مع الدول الأخرى ومع الهيئات الدولية (د. عبد الكريم علوان، 1997 ، ص: 131)

المحور الثاني - تحولات مفهوم القوة في النظام الدولي

لم يكن النظام السياسي الدولي الحالي الذي تتربع الولايات المتحدة الاميركية على عرشه وليد الصدفة، وإنما جاء بفعل تراكمات تاريخية على الأصعدة كافة (السياسية، الاقتصادية، العلمية..)؛ كلها ساهمت في زعزعة النظام الدولي السابق الذي كان يقوم على الثنائية القطبية ليخرج من صلبه نظام دولي جديد يحمل في طياته خصائص جديدة وملامح ما تزال ترسم معالمها حتى يومنا هذا.

وكانت حرب الخليج الثانية هي الحدث الأكثر وضوحاً في أبرز معالم النظام الدولي الجديد الذي أعلن عنه الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش جُزأً في 13/4/1991،

والذي أثار العديد من الإشكالات حول طبيعة هذا النظام؛ فالبعض يعتقد أن النظام الدولي الحالي، هو نظام أحادي القطبية نظراً للقوة العسكرية الهائلة التي تملكها الولايات المتحدة، فيما يعتقد آخرون أن النظام الحالي هو نظام متعدد الأقطاب.

أما التيار الآخر فإنه يرى أننا الآن بصدد مرحلة انتقالية لم تتحدد ملامحها بعد، ومما لا شك فيه أن التباين في الرؤية يعود إلى سببين رئيسيين هما:

1- عدم وضوح مفهوم النظام، فأحياناً يفسر هذا المفهوم على أنه نمط لتوزيع القوة بين الدول، وأحياناً أخرى يفسر على أنه نمط للعلاقات القائمة بين الدول الرئيسة في النظام.

2- عدم وضوح الأسس التي يتم بموجبها قياس القوة وتوزيعها بين الدول؛ فالبعض من المحللين يركز على المفهوم العسكري للقوة، بينما يركز آخرون على القاعدة الاقتصادية كمعيار أساسي لتحديد قوة الدولة.

واستناداً إلى البعد العسكري للقوة فإن النظام الحالي يوصف بأنه نظام أحادي القطبية تترجمه الولايات المتحدة، وإذا استندنا إلى البعد الاقتصادي يمكن الاستنتاج أن النظام الحالي هو نظام متعدد الأقطاب.

المحور الثالث- أنماط التحولات التي يشهدها النظام الدولي حالياً

لقد بات في حكم المؤكد، أن هناك جملة من الملامح والسمات التي أصبحت تميز هذا النظام العالمي الجديد أبرزها:

1- **تغير مفهوم القوة:** يعتبر مفهوم القوة من المفاهيم الدارجة الاستخدام على وجه الدوام في حقل العلوم السياسية وعلى وجه الخصوص في حقل العلاقات الدولية، حيث تتخذ القوة شكلها الصريح على المستوى الدولي كأسلوب للتعامل بين الدول نظراً لغياب المؤسسات الدولية الكفيلة باتخاذ الإجراءات اللازمة لحل الصراعات الدولية.

في السابق كانت القوة العسكرية تتمتع بمزايا لا مثيل لها في تحقيق الفائدة السياسية والاقتصادية للدولة. لكن تحولات العصر وتطوراتها قد جعلت الأداة الاقتصادية في سلم

أدوات السياسة الخارجية، فلم تعد الأداة العسكرية تحتفظ بميزتها السابقة ولم تعد نتائجها مضمونة، وإنما تبدلت وأصبحت غير مجدية ولا تحقق الأهداف السياسية للدولة نظراً لارتفاع تكاليف تلك الأداة، ووقوفها كحجر عثرة في وجه تحقيق التنمية الشاملة في مجتمع الدولة، لأنها تشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد الوطني، هذا فضلاً عن إمكانية ردعها، فقد كانت الأداة العسكرية التقليدية والنووية مردوعة من قبل الطرفين (السوفيتي، والأميركي)، فلا يجرؤ أي طرف منهما على استخدامها، وبذلك انعدمت جدواها السياسية، وكان الحسم للقوة الاقتصادية التي كانت تتميز بها الولايات المتحدة ومعسكرها الغربي، حيث ركزوا على القوة الكامنة (الاقتصادية، والتكنولوجية) وعملوا كذلك على ترتيب عناصر هذه القوة، فكانت الغلبة لهم حيث انهار الاتحاد السوفيتي رغم امتلاكه لقوة عسكرية هائلة على الصعيدين التقليدي والنووي.

إذاً فقد تغير مفهوم القوة في النظام الدولي الحالي، فلم تعد القوة العسكرية تعرف قوة الدولة، وأصبحت القوة الاقتصادية المقياس الفعلي لقوة الدولة، وقد ترتب على هذا الأمر ما يأتي:

أ. أصبحت هناك دول تمتلك قدرات عسكرية فائقة، ومع ذلك فإن أمنها مهدد مثل روسيا.

ب. وكذلك أصبحت هناك دول لا تمتلك قدرات عسكرية جبارة ومثالها اليابان، ومع ذلك فإن أمنها غير مهدد.

ج. تغيرت طبيعة التحالفات من تحالفات عسكرية إلى تحالفات ذات طبيعة اقتصادية ومثالها: الناتفا، الاتحاد الأوروبي، آسيان، وايبك... الخ.

2- الثورة الهائلة في وسائل الاتصال ونقل المعلومات وسرعة تداولها عبر الدول، والتي انعكست بشكل كبير على سرعة التواصل وفي معدل التغير. فإذا كانت البشرية قد احتاجت ما يقرب من 1800 عام حتى تبدأ الثورة الصناعية الأولى واحتاجت كذلك إلى مائة عام تقريباً حتى تدخل الثورة الصناعية الثانية، فقد احتاجت إلى ما لا يزيد

على ربع قرن لتدخل الثورة الصناعية الثالثة التي نعيشها الآن عبر التطور الكبير في مجالات الفضاء والمعلومات، والعقول الالكترونية، والهندسة الفضائية.

وهكذا فقد أصبحت صدمة المستقبل حقيقة راسخة في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، وأصبح المحرك الاقتصادي للاقتصاد العالمي الجديد مكوناً من صناعات الأنفوميديا؛ وهي الحوسبة والاتصالات والالكترونيات وهي أكبر الصناعات العالمية حيث بلغ رأس مالها أكثر من 3 تريليونات دولار.

3- ومن السمات المهمة للنظام الدولي الراهن، بروز ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل، خاصة بعد التزايد الملحوظ في أعداد وأنواع الشركات المتعددة الجنسية .

4- عولمة المشكلات والقضايا التي تواجهها الجموع البشرية: مثل الفقر والتخلف والتلوث البيئي والانفجارات السكانية وغيرها الكثير، حيث لم تعد تقتصر نتائج هذه المشكلات على دولة محددة أو مجموعة دول، وإنما تعدى ذلك إلى دول أخرى بعيدة جغرافياً.

5- تراجع مكانة الدولة في العلاقات الدولية بفعل مجموعة من التحديات أبرزها: بروز فاعلين أقوى في شبكة التفاعلات الدولية: الشركات المتعددة الجنسية، المنظمات الإقليمية والدولية، المنظمات غير الحكومية، رجال الأعمال، الأسواق التجارية.. الخ. ب. التحول في سلوك المنظمات الدولية، فقد كانت المنظمات الدولية في السابق عبارة عن مؤسسات تابعة للدولة القومية، أما الآن فقد غدا للمنظمات الدولية وجود متميز ومستقل عن إرادات الدول المنشئة لها. (وليس أدل على ذلك من إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1991م الذي أيد التدخل الإنساني من دون طلب أو حتى موافقة الدولة المعنية كما حدث من استخدام القوة لمصلحة "السكان المدنيين" في الصومال.) وقد شكل غياب التضامن القومي ونشئت ولاء المجتمع الداخلي للدولة، أحد المحددات الرئيسية في حركة الدولة على الصعيد الخارجي وبالتالي بروز فاعلين آخرين على الساحة الدولية.

وهكذا أصبحنا أمام نظام عالمي جديد بكل معنى الكلمة يحمل في باطنه خصائص وسمات لم تألفها البشرية من قبل. وبالتالي فإن هذه الخصائص والسمات ستشكل الميكانزمات التي تتحكم في سلوك الدولة الحالي والمستقبلي، وبالتالي فإن أي سياسة فاعلة لأية دولة لا بد أن تتسجم مع هذه المعطيات الدولية الجديدة، لأنه من الصعوبة بمكان على أية جهة مهما كانت (دولة أو فرداً) التمسك بالمبادئ الجامدة والثابتة في ضوء التحولات الكبرى التي تحصل في عالم السياسة في وقتنا الحاضر.

المحور الرابع- أسباب تراجع السيادة الوطنية :

لقد ظل مبدأ السيادة يمثل حجر الزاوية للتنظيم الدولي الحديث، إذ نصت عليه وأقرته كافة القوانين والمعاهدات والنظم والأعراف الدولية، وعلى الرغم من التراجع التدريجي الذي لحق بهذا المفهوم عبر العصور نظراً لما وجه إليه من انتقادات فقهية، تمس صفة الإطلاق فيه، ونظراً لما صادفه في التطبيق من معوقات فرضتها حقائق البيئة الدولية، وعلى الرغم من ذلك كله فقد ظل مفهوم السيادة كفكرة قانونية مجردة لفترة طويلة محاطاً بهالة من القدسية ومنزهاً عن أن يطاله أي انتقاص أو تشكيك (أحمد الرشيدى، 1994، ص8) إلا أن التحولات الكبرى التي دفعت بها تيارات العولمة أثرت وبشكل ملحوظ في الساحة السياسية الدولية على مفهوم السيادة.

وقد اتفقت الدول الأوروبية في مؤتمر وستفاليا عام 1648 على مبدأ السيادة الإقليمية من أجل تحقيق السلام الدولي، وكنتيجة ثانوية لهذا المبدأ، اعتبرت الطريقة التي تعامل بها الدولة الأفراد الذين يقيمون داخل أراضيها مسألة داخلية، ولم تكن حقوق الإنسان جزءاً من السياسة الدولية رغم بعض الاستثناء منذ مؤتمر وستفاليا وحتى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد قبلت الدول هذا المبدأ لأنها رأت فيه إفادة في تحقيق السلام والاستقرار الدوليين. (دافيد فورسايت 1993، ص 17).

لكن النظام الويستفالي لسيادة الدولة، أصبح ضعيفاً في نهاية القرن العشرين، حيث لاحظ الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو (Perroux) أن هناك ظواهر متعددة وبسبب

طبيعتها لا تستطيع الحكومات السيطرة عليها ، لأنها تتبثق في وقت واحد في أماكن عديدة وتهم العديد من الدول في نفس الوقت، حيث لا يمكن فهم الاقتصاد العالمي إذا اقتصر الاهتمام على ما يحدث داخل الحدود الجغرافية السياسية فقط، فننوذ المصارف المركزية ومراكز الاستثمار وبيوت المال التي تهدف إلى إعادة توجيه أو تعميم الاستثمارات يتجاوز حدود الجغرافيا السياسية، كما أن هذا التعاون قد يتم على الرغم مما قد تتخذ الحكومات من ترتيبات لإعاقة، وهكذا تنزع الأنشطة الاقتصادية عن طريق استخدام التقنيات الحديثة نحو اللامكانية. (مارسيل ميرل، 1986، ص64-65).

وعليه تتناقض قدرات الدول تدريجياً بدرجات متفاوتة فيما يتعلق بممارسة سيادتها في ضبط عمليات تدفق المعلومات والأموال والسلع والبشر عبر حدودها، لأن الثورات الهائلة في مجالات الاتصال والإعلام قد حذت من أهمية حواجز الجغرافيا والحدود. كما حد توظيف التكنولوجيا المتطورة في عمليات التبادل التجاري والمعاملات المالية من قدرة الدولة على ضبط السياسة المالية والضريبية، وقدرتها على محاربة الجرائم الاقتصادية، بل إن القوة الاقتصادية الضخمة للشركات العملاقة تسمح لها بممارسة الضغط على حكومات الدول والتأثير في قراراتها السيادية، مما دفع إلى التساؤل عن مستقبل الدولة القومية في ظل هذه التحولات. (حسين توفيق إبراهيم، 1999 ، ص194).

لقد انعكست التطورات الاجتماعية الدولية على تطور مفهوم السيادة، فالانتقال من العزلة إلى حالة التضامن، الذي أخذ يظهر في شكل علاقات تعاون بين الدول لمواجهة الحاجات والمصالح الوطنية المتزايدة، وهي في معظمها ذات طابع اقتصادي، أدى إلى قيام نظام الاعتماد المتبادل الذي أخذت فيه كل دولة على نفسها المساهمة في تحقيق مصالح المجموعة الدولية، وهو ما لا يتم إلا بالاعتراف بحد أدني من الضوابط الضرورية لاستمرار سلامة العلاقات الدولية، وهذه المعطيات الجديدة للنظام الدولي عملت على ترويض مفهوم السيادة الوطنية المطلقة بحيث يتم التخلي عن بعض الحقوق

السيادية وفقاً لما يتطلبه الصالح العام الدولي. (وهو ما يعنى إفراغ السيادة من مضمونها الناضج بامتيازات السلطة المطلقة، وإعطائها مضموناً جديداً قائماً على نشاط وظيفي لصالح الهيئة الاجتماعية الدولية، وقد كان هذا التخلي عن بعض حقوق السيادة الوطنية بحكم الضرورة وليس اختياراً بإرادة الدولة، نتيجة للتطور المستمر للجماعة الدولية.) (عدنان نعمة، 1978، ص 10-12.)

وإذا كانت الدولة ذات السيادة ما هي إلا فكرة قانونية تتعكس عليها آثار التطورات الدولية بالتغيير والتحرير لمختلف خصائصها، فإنه ستظهر مفاهيم وعلاقات جديدة بين الدولة ومواطنيها. حيث تتعرض الدولة في عالمنا المعاصر لعوامل عديدة، أدت إلى فشلها في حماية سيادتها الإقليمية، ومنها التطور الكبير في العلاقات الاقتصادية الدولية وثورة الاتصالات وانتشار الأسلحة الفتاكة التي أدت إلى إحلال سياسة الأمن الجماعي محل الأمن الإقليمي الجامد بسبب ضعف القدرات الدفاعية للطبيعة الإقليمية الدولية، والثورة العلمية الضخمة والسريعة التي جعلت من العسير التخطيط لمواجهة حقائق المستقبل نظراً لعدم ثبات الجديد وقد أضعفت هذه التطورات الحديثة نظام الدولة الوطنية. (أحمد صدقي الدجاني: 1994، ص 74-75.)

وتجدر الإشارة إلى أن دول العالم الثالث تعد الأكثر تأثراً بهذه التطورات نظراً لاعتبارات عديدة منها ضعف الدولة وعدم رسوخ مؤسساتها ولاسيما مع تفاقم حدة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى تدني القدرة التكنولوجية لهذه الدول وضعف أطر التعاون الإقليمي بينها.

إن هذه التطورات الدولية تمس سيادة الدولة على رعاياها، حيث تشهد هذه السلطة جانباً من الانتقاص التدريجي عند دخول الدولة علاقات متعددة مع الدول الأخرى، لأن هذه العلاقات تخضع لبعض الضوابط العامة التي تهز من سلطان الدولة القائم على منطق القوة تخضع لمنطق الحق والقانون، وذلك يعني أن تغييراً قد أصاب مبدأ السيادة بتحوله من مبدأ سياسي قائم على فكرة الإدارة العامة باعتبار الأمة مصدراً للسلطات

يستخدم لإضفاء الشرعية على أية حركة سياسية، إلى مبدأ قانوني يتبع ظهور دولة القانون التي مردها إلى فكرتين تنبهما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: الأولى وهي أن الغاية من كل تنظيم سياسي هي المحافظة على الحقوق الطبيعية التي لا تتقادم، الثانية هي أن هذه الحماية لا تتحقق إلا بالقانون، فتحول الدولة بأدائها الوظيفة الجديدة إلى مجموعة من المرافق العامة. (عدنان نعمة، 1978، ص 9-10).

وإذا كان مبدأ السيادة يفترض أن الروابط بين الدولة ورعاياها، لا تدخل ضمن نطاق العلاقات الدولية، فإن التسليم بوجود حقوق دولية للإنسان يعنى بداهة أن مجالاً من المجالات السياسية للاختصاص المطلق للدولة، قد أصبح محلاً لتدخل القانون الدولي بالتنظيم والحماية، ومثل هذا الأمر لا يمكن تقبله بسهولة لأن من أساسيات القانون الدولي التسليم بسيادة الدولة، ويلاحظ أن مبدأ السياسة مازال يعوق اضطلاع المنظمات الدولية بإعداد نظام أكثر فعالية للدفاع عن حقوق الإنسان. (مصطفى سلامة حسين، 1986، ص 39-40).

وفي هذا المجال اعتبر بطرس غالي الأمين العام المركز للأمم المتحدة " سابقاً" (أن الانتقال من حقبة دولية إلى أخرى، إنما يتمثل في احتلال مجموعة جديدة من الدول الأعضاء مقاعدها في الجمعية العامة، ودخول هذه الدول يعيد تأكيد مفهوم الدولة باعتبارها الكيان الأساسي في العلاقات الدولية ووسيلة الشعوب لتحقيق وحدتها وإسماع صوتها في المجتمع الدولي. ولئن كان احترام سيادة الدولة ووحدة أراضيها لا يزال محورياً، فمما لامرأ فيه أن المبدأ السائد منذ قرون - مبدأ السيادة المطلقة - لم يعد قائماً، والواقع أنه لم يكن أبداً مبدأ مطلقاً بالدرجة المتصورة له نظرياً، ومن المقتضيات الفكرية الرئيسية لزمنا أن نعيد التفكير في مسألة السيادة لا من أجل إضعاف جوهرها الذي له أهمية حاسمة في الأمن والتعاون الدوليين وإنما بقصد الإقرار أنها يمكن أن تتخذ أكثر من شكل وتؤدي أكثر من وظيفة، وهذه الرؤيا يمكن أن تساعد على حل المشاكل سواء داخل الدول أو فيما بينها، وحقوق الفرد وحقوق الشعوب تستند إلى أبعد

من السيادة العالمية التي تملكها البشرية قاطبة والتي تعطى جميع الشعوب حقاً مشروعاً لشغل نفسها بالقضايا التي تمس العالم في مجموعه، هذا المعنى يجد انعكاساً متزايداً له في التوسع التدريجي للقانون الدولي، ويتصل بذلك الاعتراف بأن الدول وحكوماتها لا تستطيع بمفردها مواجهة أو حل المشاكل القائمة اليوم فالتعاون الدولي لا مناص منه ولا غنى عنه. (بترس غالي 111، 1993، ص11).

ورغم أن مبدأ السيادة مبدأ من المبادئ الأساسية في تكوين الدولة، وما زال يشكل حجر الزاوية في بنية القانون الدولي، فإن التغيرات والتحويلات الدولية أدت إلى تغير مفهومه التقليدي، وأبرزت التفرقة بين المفهوم القانوني للسيادة الذي يقوم على المساواة القانونية بين الدول وحقها في الاستقلال وإدارة شؤونها بحرية في المجالين الداخلي والدولي، والمفهوم السياسي للسيادة الذي يقوم على الممارسة الفعلية لمظاهر السيادة بناء على ما تحوز عليه الدولة من إمكانيات يوفرها التقدم العلمي والتكنولوجي، مما يعنى أن هناك دولاً كاملة السيادة وأخرى ناقصة السيادة كما غيرت مفهوم السيادة المطلقة وجعلته نسبياً. (ممدوح شوقي 1997، ص46).

ويمكن القول بأنه أمام التطورات الدولية، تراجع مفهوم السيادة من صيغته المطلقة إلى صيغة نسبية، بحيث يصبح وسيلة وليس غاية، ويعمل على تحقيق الخير العام الداخلي والدولي باعتبار الإنسان الهدف الأسمى له، ولم تعد السيادة مبرراً لانتهاك حقوق الإنسان الأساسية لاسيما أن الدولة ملتزمة في ممارستها لمظاهر سيادتها بالقانون الدولي وما يتضمنه من التزامات تفرض عليها احترام حقوق الإنسان وكرامته .

المحور الخامس-آليات اختراق سيادة الدول في الشرق الأوسط

أولا -الحيلولة دون تحول الشرق الأوسط من كيان جيوبوليتيكي:

لا يمكن فهم الإستراتيجية الأمريكية في إعادة بناء شرق أوسط جديد، والذي يدخل ضمن إستراتيجية الهيمنة، إلا من خلال معرفة الإدراك الجيوبوليتيكي الأمريكي للشرق الأوسط عبر العصور التاريخية، وفي محاولة للربط بين الحاضر والماضي حول

إستراتيجية القوى العظمى في منطقة الشرق الأوسط حيث أن موقف النظام العالمي الثابت يمكن تلخيصه في عدم إقامة قوة إقليمية أو عالمية تهدد الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. (حسن رزق سلمان عبود، 2010، ص:73)

"ولا زالت الولايات المتحدة ترى أن احتواء قوة الصين الشعبية وروسيا الاتحادية وحتى الاتحاد الأوروبي مستقبلا يأتي بالسيطرة على الشرق الأوسط موقعاً وبترولا. إن ما أحد أشهر رواد النظرية الواقعية - (1971) (Renhold Niebur) ذكره رينهولد نيبور 1892 في العلاقات الدولية في القرن العشرين ، يفسر السلوك الاستراتيجي من كينسجر مرورا ببريجنسكي حتى بوش ورامسفيلد، إن الذي يسيطر على الشرق الأوسط يسيطر على أوروبا في مقالة "كما يشير أستاذ النزاعات الدولية الأمريكي مايكل كلير في يونيو 2003 ، أي بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق إلى": أن الحرب أوضحت أن نقطة الارتكاز المركزية للتنافس الدولي هي منطقة جنوب ووسط آسيا، أي من أفغانستان والجمهوريات الآسيوية الإسلامية حتى العراق، الذي اعتبره "وليم هملتون" أستاذ التاريخ الأمريكي قلب الشرق الأوسط ويتساءل هملتون هل احتلال هذا القلب هو السبب الإستراتيجي الرئيس للغزو؟ ويجيب عن تساؤله بنفسه، إن احتلال العراق يمثل أهمية إستراتيجية كبرى للولايات المتحدة (Theoretical Aspects of International Affairs, 1995, pp.116) إن الربط بين العراق وعديد من القضايا الإقليمية باعتباره استطاع أن يقوم بدور تعويضي عن نقطة الارتكاز الأولى (مصر)، بعد أن تراجع الدور المصري في النظام العربي كنقطة ارتكاز نتيجة لارتباطه بجملة من الاتفاقيات التي تعزله تماما عن قضايا المنطقة، وأهم هذه القضايا علي الإطلاق هي القضية الفلسطينية.ومن هنا جاء قول "هاملتون" مبكراً " بضرورة احتلال العراق لكي تصبح المنطقة حسب رأيه تحت الهيمنة الأمريكية من القاهرة حتى إسلام آباد ، أي أن تكون المنطقة تحت مظلة السلام الأمريكي (Michael Klare, 2003, (p.51).

وفي مسعى جديد أيضا للنظام العالمي يهدف إلى حرمان منطقة الشرق الأوسط من أي تكتل، قام في السنوات الأخيرة وتحديدا بعد عام 2006 م بخلق نظام بديل قائم علي العزل والبتير يتلخص في " خلق محاور إقليمية متنافسة مع بعضها البعض، علي أساس معتدلين ومتطرفين أو تحالف مضاد للإرهاب، أو تحالف علي أساس مذهبي كفكرة الهلال الشيعي، أو تقسيم العرب أنفسهم إلي عرب قداماء وعرب جدد(محمد السيد سعيد، 2007، ص168،)

ثانيا - اختراق الشرق الأوسط بالقوة العسكرية

لا تقتصر إستراتيجية النظام العالمي في الشرق الأوسط على تفكيك المنطقة وإنهاكها وإرباكها وإعادة تركيبها فقط، بل تقنيت الدول والهيمنة عليها من الداخل، فقد كان العمل المتصل وذروته الهجمة الإمبراطورية المعولمة التي انطلقت بعد 11 أيلول 2001 لضرب دول منطقة الشرق الأوسط منهجًا أميركيًا ثابتًا .

يقول "جوناثان كوك " :إن المحافظين الجدد يشاركون إسرائيل بقوة في ضرورة مواصلة هذه الإستراتيجية لإلغاء أي دور لدول الشرق الأوسط وإغراقها في مشكلات داخلية تعمق من ضعفها وتصرفها عن إتباع سياسة موحدة لتحقيق الطموحات التي عبر عنها سكان الإقليم في مراحل تاريخية متعاقبة، والتي لا يراها هذا التيار السياسي مواتية لإسرائيل ولا للمصالح الإستراتيجية الأمريكية كما يفهمها قادته" وتطبيقا لهذه السياسة أصبح انتهاك حرمة السيادة في دول الشرق الأوسط أشبه بالعملية الروتينية تتكرر في أكثر من دولة بذريعة مطاردة الخطر أو استباقه.

ثالثا - اختراق مكونات الدولة الوطنية:

يتلخص هذا الاختراق في مهاجمة الدولة من أسفل، أي من الداخل من خلال الاتصال المباشر مع الطوائف، والمذاهب، والأحزاب السياسية، وأجهزة الدولة الأمنية، كالجيش والقوى الداخلية، بحيث يتم بناء علاقات مع الأقليات والاثنيات والأحزاب والشخصيات المؤثرة في داخل الدولة، على أساس مبدأ " شد الأطراف وجذبها ثم بتره

(2009، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B3DF94A9-8AD>)
 بمعنى مد الجسور مع الأقليات ثم جذبها إلي الخارج حتى تصبح الأقلية ذريعة للتدخل الخارجي، ما يؤدي إلي غضب الدولة المركزية ومكوناتها، فتندفع الأقلية أكثر طلبا للحماية باتجاه الخارج، فيتم تشجيعها علي الاستقلال، هذه هي سياسة النظام العالمي التفتيتية، التي تعمل علي تعزيز دور الدولة في دول الشمال، بينما تعمل علي إضعاف دور الدولة وتفتيتها في دول الجنوب أو الأطراف وخاصة في دول منطقة الشرق الأوسط.

بمقتضى هذه الإستراتيجية تصبح الدولة في إقليم الشرق الأوسط ليست فقط مشلولة ومسلوية الإرادة بالكامل، بل تصبح أداة طيعة بيد النظام العالمي يستخدمها لخدمة مخططات الهيمنة الشاملة. وقد نشرت مجلة "إكسكيوتيف إنتلجنت ريسرش بروجكت" التي تصدرها وزارة الدفاع الأميركية (في يونيو/حزيران سنة 2003 ، اقتراحا لبرنارد لويس لمشروع تقسيم الشرق الأوسط إلى أكثر من ثلاثين دولة أثنية ومذهبية لحماية المصالح الأميركية وإسرائيل

المحور السادس: الانتقال من مفهوم السيادة إلى مفهوم الشراكة

بقدر ما ينجح شعب من الشعوب في التحول إلى شريك في تقرير المصير العالمي يحظى بهامش من المبادرة والحرية يتيح له تكوين قرار وطني بل رأي عام داخلي ولحمة وطنية جامعة.

ففي قلب هذه السياسة التي تؤسس لمفهوم الشراكة العالمية يوجد مفهوم المسؤولية، وعلى درجة المسؤولية التي تظهرها النخب الحاكمة وعلى القدرة التي تبديها في جعل مصالح شعوبها في اتساق وتطابق مع مصالح المجموعة الدولية عموما والشعوب المحيطة بها بشكل خاص، يتوقف حظها في الحصول على موقع مرموق في هذه الشراكة..

الوجه الأول هو مسؤولية النخب أو الطبقات السياسية تجاه المسائل التي تتعلق بتسيير البلاد التي تحكمها وحسن إدارتها لمواردها وتثميرها لها. فلم يعد الحكم داخل أي بلد مسألة خاصة بالنخب الحاكمة، ولكنه أصبح هو نفسه مسألة من مسائل الإدارة الدولية بقدر ما أصبح للسياسات الفاسدة في أي بلد نتائج أو عواقب مباشرة على سياسات ومصير المجتمعات والبلدان الأخرى القريبة والبعيدة معا.

ومن هنا فإن النخب التي تظهر مقدرة ضعيفة على إدارة موارد البلاد التي تحكمها وتتعرض باستمرار لتحديات داخلية لا تتجح في معالجتها بغير العنف وإسالة الدماء وتبقي الباب مفتوحا بشكل دائم أمام اضطرابات وقلقل حاملة لمخاطر كبيرة لها ولجيرانها وللمجتمعات الأخرى، تفقد المصداقية العالمية وتصبح هي نفسها هدفا لضغوطات وإستراتيجيات إقصاء خارجية تقودها تلك الدول التي تعتقد أنها الأكثر تعرضا للإساءة أو لمخاطر سياساتها اللاعقلانية والضيقة الأفق.

والوجه الثاني للمسؤولية السياسية المنتظرة من الحكومات اليوم كي تحظى بالمصداقية العالمية، يتعلق بطبيعة السياسات والممارسات الإقليمية التي تظهرها النخب الحاكمة. وتتبع أهمية هذا الوجه من حقيقة أنه لم يعد هناك أمل لدولة بتحقيق أهدافها الإنسانية داخل أراضيها، أي من تنمية الموارد المادية والمعنوية وتحسين شروط حياة الأفراد والجماعات، من خلال الاعتماد على مواردها الخاصة وحدها .

كما أنه لم يعد يكفي لبلد أن يراهن على امتلاك موارد كبيرة -مادية وبشرية- حتى يضمن تقدمه ونموه، بل ربما أصبحت هذه الموارد في بيئة مضطربة وغير مستقرة سببا في احتلاله أو خرابه وتفككه.

إن الإدارة الوطنية السليمة لأي بلد لم تعد تفصل أو لم يعد من الممكن فصلها في السياق المعولم الذي نعيش فيه عن الإدارة الإقليمية السليمة، ويقدر ما يكون للدولة من مشاركة إيجابية في بناء إطار فعال وناجع للتعاون الإقليمي وبالتالي بقدر ما تساهم - من خلال سياساتها الإقليمية البناءة- في تحسين فرص التنمية عند المجتمعات المحيطة

بها وليس فقط داخل حدودها، تحظى بقدر أكبر من المصادقية وتزداد فرص حصولها على الشرعية العالمية.

وتفترض هذه المساهمة نشاطا دبلوماسيا فعالا وحضورا دوليا مستمرا كما تفترض مشاركة جدية وبذل جهد وتضحيات فعلية من أجل تحقيق القيم والأهداف العالمية المشتركة، وقبل ذلك المساهمة في بلورة هذه القيم والمبادئ التي لا يقوم من دونها مجتمع دولي موحد ومتفاعل .

فليس لمجتمع اليوم داخل المنظومة الدولية وزن سياسي ولا معنوي إلا بقدر الجهود التي يبذلها للمساهمة في حل المشاكل الدولية، وهذا يتناقض بشكل قاطع مع سياسات الهيمنة الدولية والانفراد بالقرار العالمي كما يتناقض مع عقلية الانتكال والتبعية التي تميل إليها بعض الدول وما يرافقها من اعتماد منطق التسول على الولايات المتحدة وأوروبا للحصول على الدعم اللازم أو للحفاظ على الأمن والاستقرار أو للدفاع عن المصالح القومية والوطنية.

المحور السابع - سيناريوهات رئيسية لمستقبل السيادة الوطنية هي :

اولا- سيناريو اختفاء السيادة :

يرى أنصار السيناريو أنه كما حلت الدولة محل سلطة الإقطاع تدريجيا منذ نحو خمسة قرون، سوف تحل اليوم الشركة متعددة الجنسيات تدريجيا محل الدولة والسبب ان الشركات متعددة الجنسية تسعى خلال تلك المرحلة إلى إحداث تقليص تدريجي في سيادة الدول، بما يؤدي إلى اختفاء مفهوم السيادة، ثم الدولة القومية ذاتها في مرحلة لاحقة، وستكون الوظيفة الجديدة للدولة خدمة المصالح المسيطرة وهي في الأساس مصالح الشركات الدولية العملاقة .

والواقع أن فكرة تلاشي سيادة الدولة، ثم اختفاء الدولة القومية في مرحلة لاحقة من الأفكار الشائعة في تاريخ تطور الفكر السياسي، ومع ذلك لم تنته السيادة ولم تتلاش الدولة القومية .

ثانيا - سيناريو استمرارية السيادة:

يرى أنصار هذا السيناريو أن التطورات الراهنة في النظام الدولي لن تأتي على السيادة تماما؛ فالسيادة الوطنية ستظل باقية ما بقيت الدولة القومية ذاتها، وأقصى ما يمكن للتطورات الجارية في النظام الدولي المعاصر أن تفعله هو أن تتال من طبيعة الوظائف أو الأدوار التي تضطلع بها الدولة بالمقارنة بما كان عليه الحال في ظل النظام الدولي التقليدي .

ثالثا- سيناريو الحكومة العالمية :

يذهب هذا السيناريو إلى أن هناك تغييرا سيحدث في مفهوم السيادة الوطنية، حيث ستتنازل الدولة القومية عن سيادتها لصالح حكومة عالمية منبثقة من نظام عالمي ديمقراطي، حيث تغير العولمة طرح فكرة الحكومة العالمية ليس باعتبارها حلا بعيد المنال وإنما باعتبارها عملية في طور التكوين .

رابعا - سيناريو التفكيكية :

يتوقع أنصار هذا السيناريو أن الدول القومية لن تكون قادرة على مباشرة مظاهر سيادتها على إقليمها بسبب تفككها إلى عشرات وربما إلى مئات من الدول القومية الصغيرة، تارة تحت دعوى التعبير عن هويات من حقها أن تعبر عن نفسها، وتارة أخرى تحت دعوة توطيد صلة المواطنين بالسلطة، وربما احتجاجا على تحيز النظام الدولي الجديد لجماعات دون أخرى، وعلى الرغم من تزايد الحروب الأهلية والنزعات الانفصالية؛ وهو ما يجعل حدوث هذا السيناريو محتملا، فإن ثمة تحفظات أخرى تلاحقه، فلا بد أن قوى مضادة ستعمل على مرحلة هذا السيناريو بسبب خطورته الشديدة.

(articl.htm. www.islamonline.net(/mafahem/2005/05/08/

المراجع بالعربية:

الكتب

- أحمد أبو الوفا، 2004 ، الوسيط في القانون الدولي العام، ط/04 ، دار النهضة العربية، القاهرة، ،
- بوكرا إدريس، 1990 ، مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر
- مارسيل ميرل، 1986 سوسيولوجيا العلاقات الدولية. دار المستقبل العربي، القاهرة،
- جان بودان، 1576، فيلسوف فرنسي تحدث عن السيادة وعلاقتها بالدولة في كتابه "الجمهورية" المكون من ستة أجزاء،
- اوصديق فوزي، 2003، الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري، ج/01 ، ط/02 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر
- عدنان نعمة 1988، السيادة في ضوء التنظيم الدولي المعاصر. بيروت
- مصطفى سلامة حسين، 1986، محاضرات في العلاقات الدولية. القاهرة، دار الإشعاع للطباعة،
- بن عامر تونسي، 2000 ، قانون المجتمع الدولي المعاصر، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر،
- جمعة صالح حسين، 1998 ، القضاء الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة،
- صلاح الدين أحمد حمدي، 2002 ، دراسات في القانون الدولي العام، منشورات ELGA، الجزائر،
- جمعة صالح حسين، 1998، القضاء الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة ،
- اسبينوزا، 1999، كتاب السياسة، ترجمة جلال الدين سعيد، دار الجنوب، تونس،
- ريمون حداد، 2000، العلاقات الدولية: دار الحقيقة، بيروت، الطبعة الأولى

د. أحمد سرحال، 2000، قانون العلاقات الدولية: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ،

-محمد العالم الراجحي، 1989، حول نظرية حق الاعتراض في مجلس الأمن الدولي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراتة، ليبيا، الطبعة الأولى .

- د.سهيل حسين الفيتلي، 2002، الوسيط في القانون الدولي العام: دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى

د. سعيد الرزائي، 1991 مقترح في دراسة العلاقات الدولية: المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش.

- د.عبد الكريم علوان، 1997، الوسيط في القانون الدولي العام: الكتاب الأول، المبادئ العامة، عمان، الأردن، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،

-جوزيف ناي، 1997، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ: ترجمة أحمد الجمل ومجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة،،

-محمد طه بدوي، 1972، مدخل إلى علم العلاقات الدولية. بيروت، دار النهضة العربية،

الدراسات والأبحاث

-حسن رزق سلمان عبدو، النظام العالمي ومستقبل السيادة في الشرق الاوسط، دراسة لاستكمال رسالة الماجستير، جامعة الازهر ، غزة ، فلسطين، 2010

- حسنين توفيق إبراهيم: "العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية، رؤية أولية من منظور علم السياسة "عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد 28، العدد2، أكتوبر - ديسمبر 1999،

- أحمد صدقي الدجاني: "الدولة التعددية وحق تقرير المصير في عصرنا"، أعمال ندوة: رؤساء الدول أمام حق تقرير المصير وواجب الحفاظ على الوحدة الترابية

والوطنية، تحرير عبد الهادي بو طالب، فاس، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، أبريل 1994،

- محمد فضة: "الدولة القومية وحقوق الإنسان". البحث العلمي، الرباط، المعهد الجامعي للبحث العلمي بجامعة محمد الخامس، العدد 33، نوفمبر 1982،

- بطرس غالي: "تحو دور أقوى للأمم المتحدة"، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 111، يناير 1993،

- أحمد الرشيد، التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية، سلسلة بحوث سياسية. مركز البحوث والدراسات السياسية، كمية الاقتصاد والعموم السياسية، جامعة القاهرة، 1994،

- ممدوح شوقي: "الأمن القومي والعلاقات الدولية"، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، السنة 33، العدد 127، يناير 1997،

- حمدي عبد الرحمان حسن، العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي، رؤية عربية، سلسلة

كتب المستقبل العربي، العدد 24 بعنوان العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، د راسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى، بيروت، 2003،

- غضبان مبروك، التصادم بين العولمة والسيادة - حقوق الإنسان نموذجا، محاضرة أقيمت بجامعة سطيف، 2005

- جوناثان كوك، إسرائيل وصراع الحضارات، صحيفة القدس الفلسطينية، الجمعة

/ 5 ديسمبر 2008 /

- أحمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، عرض/محسن صالح،

الدار العربية للعلوم، ط1

مواقع الكترونية

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B3DF94A9-8AD>، بيروت،

ابريل 2007 م، الجزيرة نت، بتاريخ 2009

-لإلى حلاوة: السيادة، جدلية الدولة والعولمة، إسلام أون لاين نت:

[/mafahem/2005/05/08/ articl.htm](http://mafahem/2005/05/08/articl.htm). www.islamonline.net

(<http://thesis.univ-biskra.dz/1200/3.pdf>-

المراجع الاجنبية:

Yair Evron, War and Intervention in Lebanon: The Israeli-Syrian

Dialogue , New York: John Hopkins University Press , -Deterrence
1987.

Reinhold Neibour: Power and Ideology in National and International,
-in William Fox (ed). -

Theoretical Aspects of International Affairs, University of Notre Dame
Press, 1995,

-Michael Klare The New Geopolitics The Nation, June 19, 2003,.